حيث قال وعن ابي يوسف اذا كان هنا قوم متوطنون لمكنهم
التوطن بين اظهرهم يصيرون مقيمين يعني فيما لو نووا الاقامة بدار الحرب
فان قلت حيث حكمت بان جزيرة كريد صارت دار اسلام ولا تلزم
بها الجمعة واتمام الصلاة واستشهدت لعدم الاتمام بما عن الهداية
وغيرها وهو صريح فيما اذا كان ما ذكر في دار الحرب فهذا الاستشهاد
لا يجدي لك قلت الاستشهاد من جهة ان العسكر المقاتل
او المحاصر لا تصح نية الاقامة منهم ولا فرق في ذلك بين كونهم في دارهم
او دارنا ومن ثمة قال في العناية بعد قول الهداية وكذا اذا يقصرون
ان حاصروا اهل البغي في دار الاسلام انما ذكره وكان يعلم حكمه من
حكم اهل الحرب لدفع ما عسى ان يتوهم ان نية الاقامة في دار الحرب انما
لم تصح لانها منقطعة عن دار الاسلام فكانت كالمقاتلة بخلاف مدينة اهل
البغي لانها في يد اهل الاسلام وكان ينبغي ان تصح النية وتقييد الهداية
فتصلاة المحاصرين لاهل البغي لكونهم في غير المصر بما يشعر بثبوت
الاقامة لو كان عسكر اهل العدل في المصر يتمون وبه صرح شيخ شيخنا
في النهى غير مسند لنقل كفى قال في العناية هذا ليس بقيد حتى لو نزلوا
سدة اهل البغي وحاصروهم في الحصن لم تصح نيتهم لان مدينتهم كالمفازة عند حصول
المقصود فلا يتمون فيها قال في البناية بعد نقله قلت والامر كما ذكر وقوله
في الهداية لانهم اهل مصر عن يتم بشير الى انهم لو كانوا صالحا المدينة لكي يتم مانع
آخر وهم انما يقيمون لغرض فاذا حصل انتهى صحوا فلا تخرج بنتهم مستقرهم والمولى لا
مصنفكما اشار الى ذا في شرح الوقاية كغيره وقولي في لطايف الاشارات كما سندناه
بالغرار والغرار يوجد قيد المصر فيقتضي صحة الاقامة بالحصن كما اوردناه
من امكان التردد بالنظر الى حصول غرضهم او صلحهم بدل على عدم الاقامة عند الامام محمد

ملتقا

ملتقا غير سديد من جهة استدلاله بالغرار فيما ذكر فان الغرار في الحصن عند
المضايقة بخلاف الخندق والله در المحقق صدر الشريعة حيث اسقط قيد المصر
من الغاية لا يقال كان ينبغي ان يقول على قول فقال بالاتمام للعمل وان كان مرجوحا
لانه الاحتياط وهو مطلوب في العبادات والصلاة اشرفها انتهى ما قاله المولى
مصنفنا ولا يخفى على العارف بقواعد الفقه ان الاخذ بالاقل اصوب وان
المبيح والمحرم اذا اجتمعا فالحكم للمحرم ومن المبيح على ان فيه عودا الى العزيمة التي
هي الاصل فافهم اقول بريد ان الصلاة فرضت ابتداء ركعتين ثم زيدت
على المقيم فجعلت اربعا وبقيت في حق المسافر ركعتين وما لم يوجد ما يوجب
الاتمام لزمه الاتيان بما عليه وهو الركعتان وقولهما في حقه كقول ظهر المقيم
لان الثواب في فعل العبد جميع ما عليه لا في عدد الركعات والمسافر اتى بجميع ما
عليه كالمقيم فكان كالمقيم مع الظهر فانه لا فضل لظهر المقيم على ظهره ولذا وجب
القول بسقوط الاكمال فالركعتان في حقه حقا وعزيمة لا رخصا وندبا ورخصة حتى
اذا اكمال اربع بعد ما قرء في اوليهما وقعد بعدهما مقدار التشهد فقد اكمل
الاساءة لما قال في المضمرات الاتمام اساءة ومخالفة للسنة عند الامام ابي حنيفة
وفي الاشباه انه يأثم وفي غير يستحق العقوبة ومن ثمة قال في البدائع قال
مشايخنا رحمهم الله الاتمام رخصة فهو مخصص على اصلنا ومخصص ما تحرر انه عكر
المصلين بكريد المقاتلة والمحاصرون انزلوا في البيوت وكانت الشوكة والقوة
لهم يصلون الفرض الرباعي ركعتين وان مكثوا سنينا حتى المستوطنون بقلعها
حيث لم يستطيعوا المقام ثمة بلا اعانة من غيرهم فانهم في حكم المسافرين وان
كانوا مقيمين صورة ومن ثمة عد المقام فوائد كما يأتي يذكر المهم منها هنا
ليكون المصلي ثمة على بصيرة في حكمها منها ترخيص المسح على الخفين ثلاثة
ايام ولياليها وان غسل رجليه فهو افضل في الصحيح مع اعتقاد جواز المسح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)